ISSN:2335-1462 مجلة القانون والمجتمع eISSN: 2600-609X
المجلد: 10 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 167 - 191

أثر الخبرة البيداغوجية على جودة تدريس مساقات العلوم السياسية:

دراسة ميدانية لقسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة

The impact of pedagogical experience on the quality of teaching political science courses:

.a field study for the Department of Political Science at the University of Ouargla

بوحنية قوي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة ورقلة
Bouhania2000@yahoo.com

محمد المهدي شنين *
مخبر إشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني في الجزائر
جامعة ورقلة.
Medmahdi89@gmail.com

Bouhania Goui
Faculty of Law and Political Science,
University of Ouargla.
Bouhania2000@ yahoo.com

Mohammed El Mahdi Chenine
Laboratory of the problem of political, economic, social and legal transformation in Algeria
University of Ouargla.
Medmahdi89@gmail.com

تاريخ الاستلام: 11 /10/ 2022 **تاريخ القبول:** 29 /11/ 2022

ملخص باللغة العربية:

تنامت ثقافة الجودة مستفيدة من العمل الدولي حولها، خاصة في ميدان التنافس الاقتصادي، وامتدت لقطاع التعليم العالي، نظراً لما تقدمه من أهمية ودور في تقييم الأداء للمؤسسات، وعمل هيئات التدريس. بناء عليه تهدف هذه الدراسة لرصد دور الخبرة البيداغوجية وأثرها في تحقيق الجودة في تدريس مساقات العلوم السياسية، باعتبار التخصص شديد الأهمية نظراً لما يعالجه من إشكالات وما يرصده من ظواهر، تخص الدولة

ABSTRACT:

Competition in economy as a concern for policies resulted in focus on not only quantity but quality. Higher Education seems to share the same focus given its role as an evaluative agency to performance of companies. As such, this study aims to investigate the role and impact of experience in achieving quality for teaching modules of political sciences, given the prereaquisiteness of the political sciences for resolving conflicts and anticipating critical

* المــؤلف الـمرسـل.

وعمل مؤسساتها وأثر سلوكها على المجتمعات والشعوب، ولما للخبرة البيداغوجية من أثر على المسار المهني للأستاذ، ولما فيها كذلك من تحديات، قد توقع العلمية التعليمية في الركود. تتأسس الدراسة على بحث ميداني، استهدف هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة.

كلمات المفتاحية: العلوم السياسية؛ البيدغوجية؛ جودة التدريس.

issues. Experience in teaching plays a paramount role that characterizes the career of the teacher and assist in overcoming challenges that may inhibit the efficacy of the teaching process. The study rests on filed work sampling the teaching committee of Ouargla University

Keywords: *Political science; pedagogy; quality of teaching.*

مقدمـــة:

تعيش الحضارة المعاصرة طفرة تعليمية من حيث المرافق والمناهج، وسهولة الوصول للمواد العلمية والحصول على المعرفة، هذا السياق في جانبه الإيجابي سهل من العملية التعليمية، لكنه في المقابل أثر على جودة المخرجات، وعليه أضحت الجودة غاية مرحلية، ووسيلة لأهداف أبعد للوصول لمادة معرفية رصينة، وغير مبتذلة، وتخريج دفعات قادرة على تقديم الإضافة.

تعبر فكرة الجودة على جوهر القيمة المضافة، وعلى التنافسية الشديدة في عالم اليوم، وهو ما يضع مؤسسات التعليم العالي من أقسام وجامعات أمام تحديات حقيقية، تستوجب منها تغيرات هيكلية تمكنها من التأقلم مع هذه الرهانات، وإعادة التأسُّس وفق منطق الجودة لا الكم.

تسعى هذه الورقة للبحث في مضامين الجودة في التعليم العالي، وبالضبط في حقل العلوم السياسية، عبر استقراء فكرة الجودة وتطورها واستعراض أهدافها ومبادئها، وتمددها إلى أغلب النشاطات والقطاعات، متجاوزة المجال الاقتصادي لتصل للتعليم، يهدف هذا الحث لمساءلة واقع حقل العلوم السياسية، وبالضبط أثر هيئة التدريس وخبرتها على جودة تدريس المساقات، وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الخبرة البيداغوجية على جودة تدريس مساقات العلوم السياسية ؟

الأسئلة الفرعية:

1- كيف تؤثر مضامين المناهج في جودة تدريس المساقات؟

2- كيف تساهم هيئة التدريس في جودة المساقات؟

3- هل تؤثر وضعية الهياكل البيداغوجية على جودة تدريس المساقات؟

الفرضيات:

- كلما كانت الناهج التدريسية متجددة وحديثة ومتفاعلة مع تطورات السياق المحلي والدولي وتحدياته، كلما كانت أكثر جودة ومكنت من تقديم مادة معرفية حديثة.
- كلما عملت هيئة التدريس على تطوير وتجديد المساقات كلما ساهم ذلك في الحفاظ على جودة مضامينها.
- كلما عملت هيئة التدريس على التكوين الذاتي والتطوير المستدام وتنمية المهارات التواصلية والنفسية والمعرفية كلما انعكس لك على أدائها في تقديم المساقات.
- كلما كانت الهياكل البيداغوجية تفاعلية ومتطورة وكافية ومواكبة للسياق التكنولوجي والمعرفي كلما أدى ذلك لزيادة جودة تدريس المساقات.

في سبيل اختبار الفرضيات اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كمنهج مساعد في التعرض لمفهوم الجودة ومحاولة تفكيك مضامينه، ورصد مبادئه وأهدافه، وهذا للاقتراب أكثر من فهم شامل للمفهوم، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستطلاعي الميداني كمنهج مركزي، من خلال البحث الميداني وما يستهدفه من عينة، حيث كانت العينة المدروسة في قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة، إذ تكونت من 26 مفردة تشكل أغلب أساتذة هيئة التدريس بالقسم، حيث تم توزيع الاستبيان المكون من ثلاثة محاور، يتفرع عنها 16 سؤالاً.

تتجلى أهمية الورقة في كونها تقترب من متغير مهم مؤثر على مسار تجسيد الجودة في التعليم العالي، وهي أثر الخبرة البيداغوجية والمهنية على الجودة الأكاديمية، عبر استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس، ورصد الأثر على جودة تدريس المساقات.

المطلب الأول: الجودة في التعليم العالي: قراءة في المفهوم واستعراض للمؤشرات.

تميز مجتمع المعلومات وعصر العولمة بالمنافسة العالمية بين المنتجات المادية والمعرفية، ذات الطابع العالمي، وهذا استلزم ظهور تنافس حول الجودة وحول معاييرها وتحديد سماتها، وعليه اقتحم مفهوم الجودة كل القطاعات والحقول، سعيا لعرض سلعة ذات جودة تنافسية بإمكانها الصمود.

تعرف الجودة باعتبارها مجموعة الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما، تمكنه من كسب رضا العميل، وتحقيق رغباته وتوقعاته. فهي تقنية لضمان بقاء واستمرار ميزة التنافس لمنتج أو خدمة ما[1]. إن جوهر الجودة هو التميز، والتميز المقصود والمخطط له بالتحديد، بهدف ارتقاء وتألق المؤسسة والمستهلك معاً[2]. فهي وعي يسيطر على إدراك المنتج يجعله يستشعر ضرورة العمل على منتج بمعايير عالية، تستهدف مستهلك متطلب، في بيئة تنافسية.

جاء في تقرير اليونيسكو للعام 2005 –والمعنون بـ: "التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة"– أن الحياة في هذا القرن تعتمد على أربعة أعمدة تتطلب جودة في البرامج والمساقات الجامعية بما يستهدف تنمية التفكير العلمي والقدرات العقلية، هي: تعلم لتكون، تعلم لتعرف، تعلم لتعيش، تعلم لتعمل[3]. فالبرامج الجامعية حسب التقرير، يجب أن تصاغ بناء على قراءة واعية للسياق المحيط، القائم على مركزية المعرفة كمورد مستدام يمكن من الحفاظ على رفاه الحياة، والقدرة على الصمود والعيش.

تباينت الآراء حول المفهوم، باختلاف المرجعيات الفكرية والتخصصات المعرفية، إلا أن هذا الاختلاف لم يمتد إلى جوهر المفهوم، إذ أن الجوهر واحد

---

1 وحدة الجودة والنوعية، تقرير بخصوص ضبط الجودة في التعليم العالي ودور لجان الجودة في الأقسام والكليات، جامعة النجاح الوطنية، متوفر على الرابط التالي : *https://cutt.us/5R8Zj*

2 مليكة عرعور، الجودة في التعليم العالي الجزائري: دراسة تحليلية مبنية على معالجة وثيقية، مجلة علووم الإنسان والمجتمع، المجلد 02، العدد 02، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص 185.

3 محمود عبد المجيد عساف وهيا محمد الدردساوي، مؤشرات جودة تدريس مساق مناهج البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الخريجين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 27، العدد 05، فلسطين، 2019، ص 166.

ويتمثل في "السعي لتحقيق رضا العميل"، وكون المصطلح مستمد من قطاع الاعمال فإن أغلب من تعرض إلى تعريفه هم من الاقتصاديين. لكن هناك جملة من المبادئ الجوهرية التي لا بد من توفرها في أي برنامج لإدارة الجودة وهي[1]:

- **التزام الإدارة العليا بالجودة:** فيجب أن ينطلق التطبيق من قمة الهرم التنظيمي، ثم ينحدر إلى المستويات الدنيا، كما يجب على الإدارة العليا أن تشجع التغيير نحو إدارة الجودة الشاملة.
- **الثقافة التنظيمية:** وهذا يتطلب وجود قيادة إدارية حازمة تؤمن بإدارة الجودة، لتتمكن من تغيير الثقافة التقليدية لديها وإحلال ثقافة الجودة المبنية على التحسين المستمر.
- **التركيز على العميل (المستفيد):** يجب التأكيد على أن مفهوم العميل لا يخص فقط عملاء المؤسسة التعليمية، بل يتعداه ليشمل العملاء الداخليين (الموظفين) في المؤسسة.
- **التحسين المستمر:** فهي عملية إدارية تقوم على العمل المستمر نحو التحسين والتطوير، كي تتمكن المؤسسة من الصمود أمام المنافسين، وتحقيق أكبر قدر من توقعات المستفيدين.
- **التعاون الجماعي بدلا من المنافسة:** وعليه فإن كافة الكليات والدوائر والأقسام داخل الجامعة يجب أن تعمل وفق منظومة واحدة بروح فريق واحد، لتحقيق أهداف الجامعة المنشودة، وبالتالي فلا مكان للمنافسة بين هذه الوحدات.

بناءً على ما سبق نستنتج أن تحقيق الجودة في أي قطاع، واعتمادها كمعيار ومنطق تفكير، يستلزم الاتكاء على مبادئ تنظيمية وفكرية تستحضر روح الفريق، وتجسدها المجموعة كل حسب التزاماته، مع السعي الدائم والمستمر للتنافس مع الذات نحو التحسن المستمر.

1 مشنان بركة، دور الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة الحاج لخضر باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016، ص 40.

تتجلى جودة التعليم العالي في جملة مؤشرات يمكن ملاحظتها، تتمثل في اكتساب الطلاب قدرات حل المشكلات والتفكير الاستراتيجي والاتصال والتفاعل الجيد مع الآخرين، وتحمل المسؤولية والانتماء والمبادرة، وترتبط بعدد من العوامل التدريسية والإدارية والصفية[1]. فهي عوامل مركبة بشرية ومادية، تسعى لخلق بيئة إبداعية قادرة على إخراج منتج معرفي يحمل جودة، تمكن الطلاب والباحثين من التأثير، وتتيح لهم آفاق تنافسية. الجودة كاستراتيجية عمل وخيارات تنظيمية تتأسس على المؤشرات القياسية، وهذا بشكل دائم ومستمر، من أجل اختبار جودة المنتج، وكشف العلل والنواقص في الأداء.

لذلك فإن ضبط الجودة في التعليم العالي يستلزم استدامة التأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة المؤسسة التعليمية المعنية تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها عالميا، وحاجات المجتمع المحلي والإقليمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والخدمة المجتمعية تعتبر ملائمة وتستوفي توقعات المستفيدين من خدمات المؤسسة[2]، وهذا لا يستقيم دون الاتصال والتفاعل مع البيئة الاكاديمية الدولية والاحتكاك الدائم بمؤسساتها والرصد المستمر لمخرجاتها، والتمكن من تجسيد معاييرها. وهذا بحد ذاته يستلزم وجود ذهنية خاصة شغوفة بالبحث، وراصدة لأي جديد، وطامحة بالتحسن الدائم، فهي أيضاً معايير نفسية، وذهنية جماعية.

يمكن إجمال أهمية معايير جودة التعليم في النقاط التالية[3]:

- تمثل أساساً لإصلاح التعليم، إذ تحدد مواصفات الجودة لكل من المؤسسات التعليمية والأفراد.

1 محمود عبد المجيد عساف وهيا محمد الدردساوي، المرجع السابق، ص 166.

2 وحدة الجودة والنوعية، ضبط الجودة في التعليم العالي ودور لجان الجودة في الأقسام والكليات، المرجع السابق، المرجع السابق الذكر.

3 قزادي حياة، ضوابط ومعايير الجودة في التعليم الالكتروني، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، جامعة بني سويف، العدد 13، مصر، ديسمبر 2019، ص 136.

- تحدد البرامج التعليمية التي تستحق الاعتماد التربوي وتضمن استمرار جودتها ومخرجاتها.
- تعمل كمصدر مرجعي لأعضاء هيئة التدريس والقيادات التعليمية وصانعي وواضعي السياسات التعليمية ومنفذيها من أجل استخدامها في الارتقاء ببرامج التعليم وتقييمها وتحديد مقدار ما ينجز من تقدم واتجاهه على جميع المستويات.
- توجه الجهود المبذولة في تطوير المناهج والممارسات التدريبية ونظم التقييم لعقود قادمة تساعد في الحكم على جودة التعليم وتصف ما يجب أن يكون عليه التعليم والتعلم من أجل تحسين مخرجات التعليم وتزيد من قدرات المتعلمين وفرص نجاحهم.

لا يخفى الربط بين الجودة والاهداف المعلنة، والتي تم إنجازها مع المعايير السليمة المتعارف عليها، فالمؤسسة التي تتسم بالجودة هي التي تحقق الأهداف المنشودة بالكامل، ويتطلب ذلك توفر مؤشرات ومعايير للحكم في ضوئها على مستوى الجودة[1]. فلا يمكن الوصول للجودة دون الانطلاق من أهداف واضحة قابلة للقياس والمقارنة وفق المعايير العالمية، وهذا عبر المراجعة الدورية داخلياً وخارجياً.

يهدف التعليم العالي للوصول لأهداف، أهمها تلبية الحاجات المتزايدة لسوق العمل، مع تنافسيته العالية، وهذا يفرض جودة وتكوين مستمر. بناء عليه تتلخص أهداف الجودة في التعليم العالي في النقاط التالية: التركيز على حاجات السوق، ومتطلباته السعي إلى التحسين المستمر، تحقيق أعلى جودة للأداء، المتابعة المستمر لسير العمل والأداء لتقليل الانحرافات، وضع معايير للأداء، ضمان فعالية الاتصالات داخل المؤسسة، وضع استراتيجية تنافسية للمؤسسة. [2]

تعتبر المعايير وحدة القياس الدائمة التي تعتمدها الجودة لرصد الأداء، وتتبع جودة المخرجات، وإن اعتماد هذه المؤشرات بحد ذاتها يحتاج إلى تدقيق ومنهجية، ومعايير تتوافق مع الهدف العام والمشترك وهو جودة الخدمة المقدمة، وتميز الأداء

1 سهيل رزق دياب، مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، 2007، ص 05.

2 مشنان بركة، المرجع السابق، ص 10.

التعليمي. تطرق عدد كبير من الباحثين لمعايير تحقيق الجودة في التعليم العالي ومؤشراتها، فمنهم من ركز على البرامج، ونظر إلى أهمية وضع مقياس لتجديد فاعلية البرامج، والبعض الآخر ركز على المؤشرات الإدارية، ومنهم من نظر إلى الكلية أو المؤسسة الأكاديمية كوحدة تتكون من مدخلات، عمليات، ومخرجات[1].

كما وضع مجلس الاعتماد الأكاديمي للتعليم (ACPE) معاييراً لجودة الأداء وتطويره على مستوى الكليات، وتم مراجعتها عام 2005 لتشمل 30 معياراً فرعياً، تركز في مجملها على المهام والتخطيط والتنظيم المؤسسي، وسبعة معايير للمناهج، وثمانية للطلاب وثلاثة لهيئة التدريس وأربعة للتسهيلات والمصادر[2]، وهناك من يحصر هذه المعايير في خمسة عناصر وهي كالتالي[3]:

- 1/ **جودة أعضاء هيئة التدريس عبر:** اختيار المدرسين الجدد، برامج تدريب حول طرق تدريس وتقييم الطلبة، تقييم المدرسين .
- 2/ **جودة الطالب المقبول في المؤسسة:** آليات لتقييم المساقات والبرامج والكليات بشكل دوري (تقييم ذاتي)، تقييم خارجي
- 3/ **جودة المرافق والمصادر:** تجهيز القاعات والمباني، المختبرات والأجهزة، المكتبات، الانترنت والدوريات.
- 5/ **جودة إدارة مؤسسة التعليم العالي:** وضوح الرؤية، تحديد الأهداف، اختيار التشريعات والقوانين المناسبة، اختيار أساليب التطبيق المناسبة للتشريعات والقوانين، آليات نقل المعلومات والتواصل داخل المؤسسة وخارجها.

اعتماد هذه المعايير في الواقع الجامعي، وتحويلها إلى مشاريع عمل ليس مسألة اعتباطية أو عفوية، بل استراتيجية مدروسة تستلزم الحذر والدقة والرصد الدائم، كما تحتاج لبرنامج ممنهج ومقسم لمراحل وخطوات مدروسة ومتدرجة، يمكن تلخيص أهمها في التالي[4]:

---

1 محمود عساف وهيا الدردساوي، المرجع السابق، ص 171.

2 محمود عساف وهيا الدردساوين نفس المرجع، ص 172.

3 وحدة الجودة والنوعية، ضبط الجودة في التعليم العالي ودور لجان الجودة في الأقسام والكليات، المرجع السابق، المرجع السابق الذكر.

4 مشنان بركة، المرجع السابق، ص 47.

- **مرحلة التهيئة والتنفيذ:** حيث تقوم الإدارة الجامعية بتهيئة العاملين فيها للتعرف على إدارة الجودة الشاملة، مفهومها وعناصرها وأدواتها ووظائفها، وتشجيع العاملين على المبادرة بتحسين الأداء وتطويره، وتحديد مسؤولية كل منهم في تنفيذ العملية التعليمية بروح الفريق الواحد.
- **مرحلة التنفيذ:** وهذا يستلزم بالضرورة وجود معايير قياسية للتأكد من سلامة التنفيذ على ضوئها، ثم توزيع المهام والمسؤوليات على العاملين وفقا لقدراتهم، وخلال هذه المرحلة يجب تطوير برامج تدريبية تقدم لكافة العاملين بمن فيهم أعضاء الإدارة العليا، وذلك بهدف التحسين والتطوير المستمر للوصول إلى أعلى مستويات الجودة.
- **مرحلة التقويم:** تشمل كافة مراحل المسيرة التعليمية، ولا تقتصر فقط على التقويم النهائي، إذ أن تقويم كل مرحلة واتخاذ الإجراءات اللازمة يعمل على تجنب تراكم الأخطاء في المراحل التالية، وتقتضي مرحلة التقويم تلمس الشفافية والموضوعية، من اجل صياغة خطط مستقبلية وبرامج تفيد الجامعة.

هذه المراحل مهمة جداً وحساسة في مسار تجسيد الجودة ومعاييرها، بحكم أنها تأسيسية لاعتماد الجودة كنمط تفكير، وآلية عمل، علاوة على كونها هدفا بحد ذاته، يمكن تحقيقه من تحقيق أهداف أكبر من حيث التنافسية والمواكبة، كما ان تجسيد هذه المراحل يستلزم الوعي بها وبأهميتها لدى الفريق، وتطبيقها بشكل جماعي، كل على حسب مهامه.

المطلب الثاني: جودة تدريس مساقات العلوم السياسية.

أصبحت جودة التعليم مسألة لازمة وملحة في التعليم العالي ومخرجاته، وبناء عليه تزداد الحاجة للبحث في جودة تدريس العلوم السياسية عبر مساقاتها التي تتدارس في الأقسام والجامعات، خاصة وأنه تخصص يعنى بمسائل حساسة تعالج مواضيع السلطة والحكم وتسيير الدول ومؤسساتها، وتبحث في قضايا المجتمعات والهوية والرأي العام وعليه فالحاجة لتجسيد معايير الجودة فيها أولى وتأثيرها أكبر.

تطور علم السياسية عبر مراحل شتى في التاريخ الإنساني، خاصة مع مركزية السياسة وحجم تأثيرها في تاريخ الأمم والشعوب والحضارات، وانتقلت السياسة من أدبيات متفرقة ومتداخلة مع معارف مختلفة وحقول معرفية أخرى، إلى

حيز التخصص الجامعي المستقل في بدايات القرن العشرين في الولايات المتحدة، مع إنشاء الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في 1903، ليستقل كحقل أكاديمي في أغلب الجامعات الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، في حين ارتبط في الاتحاد السوفياتي بأقسام الإدارة والقانون[1]. إلا أن الثابت أن القرن العشرين شهد تبلور تخصص العلوم السياسية، وانتشار أدبياته، بمدارسها المختلفة والمتنوعة، التي تتأثر بخصائص السياق المعرفي المحيط في كل منطقة وبلد، وأيضاً بحكم طبيعة التخصصات والحقول المعرفية التي تتدارس مع العلوم السياسية، من القانون والإدارة للاقتصاد وعلم الاجتماع.

كان معهد العلوم السياسية في جامعة الجزائر أول كلية جامعية عربية متخصصة في العلوم السياسية من العام 1949، وهذا تحت حكم الإدارة الاستعمارية، ليشترك بعدها مع قسم الإعلام. أما عن بقية الدول العربية فكانت أول كلية للعوم السياسية في العراق وافتتحت سنة 1987، في حين بقيت العلوم السياسية على مستوى الأقسام التي ترتبط بكليات مختلفة، كالحقوق أو الآداب، أو الاقتصاد[2].

العلوم السياسية هي علوم إنسانية اجتماعية تهتم بدراسة التفاعلات المرتبطة بظاهرتي السلطة والقوة السياسية في سياقها الداخلي والخارجي، والعلوم السياسية شأنها شأن سائر العلوم الاجتماعية الأخرى تعتبر السلوك الإنساني هو محور التحليل السياسي. وعليه تهدف دراسة العلوم السياسية إلى تحقيق مستوى معرفي وإدراكي أفضل، كما يفترض أن توفر برامجها العناصر البشرية التي تتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية لأجهزة صنع واتخاذ القرار والمؤسسات البحثية والإعلامية، وذلك عبر إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة[3]. وهنا تبرز الحاجة الملحة والحساسة للعمل على جودة المساقات المدرسة في معاهد وأقسام العلوم السياسية، بالنظر إلى حجم التأثير ومساحته.

---

1 وليد عبد الحي، العلوم السياسية في الجامعات العربية.. اقتراح نموذج، مجلة عمران، المجلد 01، العدد 02، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2012، ص 154.

2 وليد عبد الحي، نفس المرجع، ص 155.

3 الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم، وثيقة المعايير الأكاديمية القياسية القومية للعلوم السياسية للجامعات والمؤسسات التعليمية العاملة في مصر، متوفر على الرابط التالي: *https://cutt.us/Ik6kk*

حددت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية موضوعات العلوم السياسية في سبعة فروع تنطوي على 54 موضوعاً فرعياً، وتتضمن العلوم السياسية المواضيع الرئيسية التالية: (النظرية السياسية، المؤسسات السياسية، الإدارة العامة، السلوك السياسي، السياسة العامة، العلاقات الدولية، المنهجية)[1].

تدرس الجامعات العربية أغلب هذه المساقات، لكنها تصطدم بغياب تدريس مساقات جوهرية في علم السياسة، مثل قلة المواد المطروحة في نظريات علم السياسة والاحصاء السياسي، أو في طريقة التدريس التقليدية التلقينية، أو عدم التعمق في مناهج البحث، ما يعرقل تهيئة الطلاب للقيام بأبحاث ودراسات مهنية وذات قيمة علمية عالية. علاوة على افتقار مناهج العلوم السياسية لفرص التدريب العلمي أو الميداني، واقتصار التعليم على الجانب النظري، حتى بالنسبة لهذه الأخيرة فإن بعض المناهج وضعت منذ فترة قديمة بحيث أن النظريات التي تعلّم لم يجر تعزيزها بالاتجاهات الحديثة في النظريات السياسية ولا بالمواضيع والقضايا السياسية المعاصرة، ويتصاحب ذلك طبعا مع الاستعانة بمراجع قديمة [2].

وعليه فإن التجديد الدائم والمتواصل للمناهج، والقراءة النقدية لمدى مواكبتها للتطورات المتسارعة في ميادين الفكر والسياسة، وتفرع المتغيرات أصبح ضرورة لا يمكن تجاوزها، وأن حالة الجمود المعرفي، والركود الذي يمس المناهج، تنعكس تلقائياً على مستوى الجودة، حيث أن المناهج ومن بعدها الأقسام والخريجين أضحوا عاجزين عن مواكبة الظواهر المعقدة والمتسارعة من حولهم، على اعتبار أنهم مسلحون بأدوات معرفية ومنهجية وعلمية قديمة وكلاسيكية، وعاجزة عن تقديم تفسيرات للسياق، علاوة على استشراف المستقبل. الإجابة على هذه التحديات المعرفية تستلزم جودة في التكوين، والإمكانيات البحثية والأكاديمية، بحيث يصبح الباحث قادر على التجديد والمسائلة النقدية واستنطاق الظواهر، ولا يتكئ فقط على التراث المعرفي الكلاسيكي.

---

1 وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 155.

2 كريم المفتي، قضايا النوعية في برامج العلوم السياسية في الجامعات العربية: دراسة توليفية، في قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية، الكتاب السنوي الثامن، لبنان، 2014، ص 90.

يعتبر تخصص العلوم السياسية أكثر التخصصات حاجة إلى بيئة أكاديمية حرة تماما، إذ أن هذا التخصص يتناول بشكل مباشر مراكز القهر السياسي وقيم المجتمع ونخبه، وتوزيع الموارد ومستويات الفساد، وهي موضوعات حساسة. ونظراً لضيق هامش الحريات في الوطن العربي وتباين مستوياته من دولة عربية لأخرى، تباينت الخطط الدراسية، وتعثر تطور المعرفة السياسية، واقتصرت الدراسات على الموضوعات غير الحساسة للسلطة[1]. وعليه لا يمكننا الحديث عن جودة التدريس والتفاعل مع المساقات والرصد الدائم للمستوى المعرفي، دون وجود جو أكاديمي حر منفتح، خاصة في تدريس مساقات العلوم السياسية، هذا التخصص الذي يتفاعل مع قضايا السلطة والأمن وإدارة الدولة وأنماط الحكم، بحيث انه على تماس مباشر مع مراكز القهر والقوة، ومنه فإن الحرية الاكاديمية والانفتاح المعرفي هما أول مراحل تجسيد الجودة ومعاييرها.

بناءً على ما سبق تبرز الحاجة الملحة للتوجه نحو الجودة في تدريس مساقات العلوم السياسية، والتي يمكن تلخيصها في مجموعة نقاط[2]:

- التطور التكنولوجي وانعكاساته على العملية التعليمية، من حيث توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتقنيات التعليم، وأثرها على نظم التعليم وأساليبه، مما يتطلب مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعليم الذاتي والتعليم التعاوني عن بعد.
- التحول في أدوار أعضاء هيئة التدريس، من الأدوار التقليدية التي تعتبر المدرس مجرد ناقل للمعرفة، إلى ميسر ومسهل ومرشد وموجه لطلابه.
- إن المدرس الجامعي قديما وحديثا يقوم بتعليم طلابه وفق الأسلوب الذي تعلم به دون إتاحة الفرصة للطلاب بإعمال عقولهم وفكرهم لمواجهة المتغيرات والمستجدات، وبالتالي يتعين إعداد أعضاء الهيئات التدريسية عن طريق تنظيم برامج تدريبية في مختلف المجالات، والتخلص من المقولة المشهور"إن المدرسين الجيدين مطبوعون لا مصنوعون".

1 وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 159.

2 تغريد حنون، جودة النوعية في تدريس العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص 345.

- ارتفاع نسبة المدرسين من حديثي العهد في التدريس وهذه الفئة تفتقر إلى المهارات والخبرات اللازمة لممارسة أدوارها بورة فعالة.
- النمو المعرفي في مختلف التخصصات والمجالات مما يتطلب ضرورة متابعة عضو هيئة التدريس للتطورات العلمية في مجال اختصاصه لتحسين كفاءة التدريس.

العمل على تحقيق هذه الأهداف بفئاتها المختلفة، يمثل جزءا مهما من مسار تجسيد الجودة في تدريس مساقات التخصص. على أنه يجب التأكيد أن تجسيد هذه الأهداف وتحويلها لواقع على الأرض مسألة مضنية ومعقدة وتحتاج إلى تراكم.

المطلب الثالث: أثر الخبرة المهنية على جودة تدريس مساقات العلوم السياسية.. دراسة ميدانية:

ترصد الدراسة الميدانية جودة تدريس مساقات العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، وذلك عبر رصد مجموعة المتغيرات المؤثرة في مسار التدريس، والتي تنعكس على جودتها، خاصة فيما يخص دور هيئة التدريس والكادر البيداغوجي. تمثلت عينة الدراسة في 26 مفردة عبرت عنها البيانات التعريفية في المحور الأول، وتوزعت المفردات بين 08 إناث و18 ذكرا، تراوحت درجاتهم العلمية بين الماجستير، والدكتوراه، وصولا لأستاذ التعليم العالي (بروفسور)، وتتوزع خبرتهم المهنية، بين أقل من خمس سنوات بـ (02) مفردتين بنسبة 7.96%، وبين خمس إلى عشر سنوات بـ (05) مفردات بنسبة 19.23%، أكثر من عشر سنوات بـ (19) مفردة بنسبة 73.07%.

ركزت الدراسة على متغير الخبرة، باعتبار الخبرة هي المتغير الأكثر فاعلية وتأثيراً على جودة التدريس، مقارنة بالجنس، أو بالدرجة العلمية، هذه الأخيرة التي فيها اتصال بالخبرة

أولاً- تأثير مضامين المناهج في جودة تدريس مساقات العلوم السياسية.

- **جدول رقم (01): تناسب مضامين المناهج وعلاقته بالخبرة:**

ويتم تفصيل بياناته كما يلي:

الخبرة	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	2	٪ 10	4	٪ 20	14	٪ 70	20	٪ 100
لا	0	٪ 0	1	٪ 16.7	5	٪ 83.3	6	٪ 100
المجموع	2	٪ 7.7	5	٪ 19.2	19	٪ 73.07	26	٪ 100

كا^2 = 4.17 درجة الحرية =2 ، كا^2 المجدولة = 5.99، بما أن كا^2 المجدولة أكبر من كا^2 المحسوبة غير دالة إحصائيا، فلا توجد علاقة بين الخبرة المهنية للأستاذ واعتقاده أن مضمون المناهج يتناسب مع قدرات الطالب.

تشير الدلالة الإحصائية لانقطاع العلاقة بين الخبرة المهنية للأستاذ، وما يراكمه من سنوات في التدريس والتفاعل مع مجتمع الطلاب والدفعات المختلفة، وبين اعتقاده بمدى تناسب المقررات الدراسية مع قدرات الطلبة، وهذا يحيلنا إلى أنه لا يمكن الاتكاء على متغير الخبرة فقط في تقييم قدرات الطلبة، أو في مدى ملائمة المساقات المعتمدة في التدريس، دون اللجوء لدراسات ميدانية ومعاينة بحثية، تنظر بعين الناقد، في ظل تباين القدرات المعرفية والتكوينية للطلبة، وحتى في ظل تباين الحوافز بينهم، سواء في الرغبة في التخصص المدروس، أو حتى في التفاعل مع منهجية التدريس لأستاذ بعينه. لا يخفى أن الطلبة الدارسين للتخصص، في الأخير هم نتاج لمنظومة تدريسية تتعرض للتغير باستمرار، متأثرة بالسياق الاجتماعي-السياسي، حيث ان التعديلات على المناهج تستهدف مقررات بعينها وقد تهمل أخرى، وهذا ما قد يوجه الطلبة للاهتمام اتجاهات وحقول معرفية دون غيرها، قد لا تتناسب مع تدارس المساقات المدرجة في العلوم السياسية، وهو ما يفرض على

الطلبة وعلى الكادر التدريسي جهداً مضاعفاً، بغرض إدماج الطلبة في تفاصيل التخصص.

يجب ألا يقتصر تقييم الأستاذ المحاضر لطلبته على عنصر الخبرة فقط، وإن كان لا يمكن تجاوز هذا المتغير أو تجاهله في صقل القدرات التواصلية للأستاذ، لكن في المقابل يجب على الأستاذ العمل المستمر على التكوين التواصلي مع الأجيال المختلفة للطلبة، وتغيرات اهتماماتهم، وتبايناتهم السلوكية، حيث ان الدراية بهذه التفاصيل والعمل على استيعابها ومعرفة طرائق إدارتها والتدرب على التمكن منها يساهم في جودة التدريس، عبر الوصول لتفاعل مرضي بين الطالب والأستاذ.

- **جدول رقم (02): تناسب مضمون المناهج مع الفترة الزمنية وعلاقته بالخبرة:**

الخبرة	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	0	٪ 00	0	٪ 00	0	٪ 00	20	٪ 100
لا	2	٪ 7.96	5	٪ 19.23	19	٪ 73.07	6	٪ 100
المجموع	2	٪ 7.96	5	٪ 19.2	19	٪ 73.07	26	٪ 100

كا^2 =0.93 درجة الحرية =2 كا^2 المجدولة = 5.99، بما أن كا^2 المجدولة أكبر من كا^2 المحسوبة غير دالة إحصائيا، فلا توجد علاقة بين الخبرة المهنية للأستاذ واعتقاده أن مضمون المناهج يتناسب مع الفترة الزمنية المحددة لكل سداسي

لا تكفي الخبرة وحدها في تقدير المدد الزمنية التي تحتاجها المساقات، من أجل الوصول لفهم شامل لدى الطلبة، واستيعاب أفكارها، كما أن الاعتماد على الخبرة فقط في هذا الإطار، دون الرجوع للبحث الميداني ومقارنة الدراسات، وخصوصيات المقاييس، يضر بجودة التدريس، وضمان وصول المعلومة. لكن ما يلاحظ على إجابات المبحوثين، أن أغلبهم يعتقد أن الوقت المحدد لتدارس المساقات غير كافي، لتغطية مضامين المناهج، وهذا يحيلنا إلى ضرورة التنبيه إلى دور الإدارة

التي تنظم التسيير البيداغوجي، هذا الأخير الذي يجب ألا يقتصر فقط على تسيير المرافق، بل يجب أن يرصد كل المتغيرات المؤثرة في عملية التعلم، ومن أهمها الوقت الكافي. إذ أن عملية الضغط وتكرار المساقات بأسماء مختلفة، تدخل الأستاذ في عملية الحشو، ولا تسمح بإقامة دروس تفاعلية تتناسب مع خصوصية التخصص، وتؤدي إلى تشتت الطالب، وتفلّت الكثير من المضامين المهمة بسبب ضيق الوقت. وهذا في الأخير ينعكس سلباً على جودة التدريس.

- **جدول رقم (03): إجراء تعديلات على مضمون أحد المناهج وعلاقتها بالخبرة:**

الخبرة	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	2	٪ 8.96	3	٪ 13.04	18	٪ 78.26	23	٪ 100
لا	0	٪ 00	2	٪ 66.66	01	٪ 33.33	03	٪ 100
المجموع	2	٪ 7.7	5	٪ 19.2	19	٪ 73.07	26	٪ 100

كا^2 = 5.98 درجة الحرية = 2 كا^2 المجدولة = 5.99، بما أن كا^2 المجدولة أكبر من كا^2 المحسوبة غير دالة إحصائيا، فلا توجد علاقة بين الخبرة المهنية للأستاذ وإجراء تعديلات على مضمون أحد المناهج.

تثبت الدلالة الإحصائية عدم تلازم الخبرة مع التعديل على المناهج، رغم ما للخبرة التدريسية من دور في تراكم الأفكار، وتدارسها، والتمكن منها، إلا أن هذا الواقع قد يحيل إلى شيء من التكلس إذ لم يكن هناك تداول في تدريس المقاييس، وبحث مستمر في تجديد مضامينها وتحديثها وفق المتغيرات المتسارعة للأفكار والنظريات والتفاعل مع الواقع الدولي، في ظل تخصص يدرس ظواهر إنسانية شديدة التسارع والتعقيد والترابط. وعليه فالاتكاء على الخبرة فقط قد يحيل إلى الروتين والجمود، والركود الأكاديمي، خاصة إذا تلازمت هذه الخبرة مع ركود في تدوير المقاييس بين الكادر التدريسي، مع احترام التخصصات الدقيقة والخبرة في كل

ميدان. إن التعديلات المتواصلة وتلقيح المناهج والمساقات تستلزم عقلية نقدية، ومتطلعة دائما لرصد الأدبيات الجديدة، ودمج الأفكار الحديثة في الميدان الأكاديمي، بغرض الوصول إلى جودة تعليمية، تواكب تطورات المعايير الدولية، ومضامين المناهج في المؤسسات الأكاديمية العالمية. ومنه نستنتج إلى أن السعي نحو مساقات بجودة تدريسية عالية يستلزم ألا تتحول الخبرة إلى روتين.

- **جدول رقم (04): اعتقاد أن عدد المقاييس كافي في نظر الأساتذة وعلاقته بالخبرة:**

الخبرة	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	2	٪ 12.5	3	٪ 18.75	11	٪68.75	16	٪ 100
لا	0	٪ 00	2	٪ 20	08	٪ 80	10	٪ 100
المجموع	2	٪ 7.7	5	٪ 19.2	19	٪ 73.07	26	٪ 100

كا^2 = 2.44 درجة الحرية =2 كا^2 المجدولة = 5.99، بما أن كا^2 المجدولة أكبر من كا^2 المحسوبة غير دالة إحصائيا، لا توجد علاقة بين الخبرة المهنية للأستاذ واعتقاده أن عدد المقاييس كافية.

كفاية المقاييس المطروحة، ومدى ملاءمتها لتغطية الإشكاليات التي يعالجها التخصص عبر مساقاته، وأيضاً ملاحقة تسارعاته ورصد تحولات السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، لا تغطيها خبرة الكادر التدريسي، والاعتماد على الخبرة فقط في تغطية هذا الجانب، يحيل إلى مساقات اعتباطية تعيش فجوة مع الواقع المدروس. إن عدد ونوعية المقاييس والمدد الزمنية لكل مساق، مسألة شديدة الحساسية، ويجب ألا تترك فقط للإدارة، ولا حتى لهيئة التدريس، بل أن تكون نتاج عمل ميداني نقدي مشترك، يرصد تحولات السياق خارج الجامعة، وكيف للمساقات أن تقدم الإضافة وتسلح الطالب بالمعارف اللازمة، إن هذه المرحلة التأسيسية يجب ان تكون متجددة وسنوية، تفرض على الجميع البحث البيداغوجي الدائم وتجديد

مضامين المساقات، وإضافة مساقات جديدة، وتطوير المهارات التدريسية والتواصلية والتكنولوجية وفقها، بغرض الوصول لجودة معرفية متوافقة مع المعايير الاكاديمية للجودة، وتحقيق الأهداف المعرفية للجامعة. إن الاقتصار على ذات المقاييس بذات المضامين، يحول العملية التعليمية لعملية روبوتية، ويضع المسار التدريسي وقدرات الأساتذة تحت عبء الروتين، وهو ما سينعكس سلبا على مخرجات العملية التعليمية وجودتها.

- الجدول رقم (05): اعتقاد الأساتذة أن هناك مقاييس غير مناسبة وعلاقتها بالخبرة:

الخبرة	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	0	٪ 00	0	٪ 00	07	٪100	07	٪ 100
لا	2	٪ 10.52	5	٪ 26.31	12	٪ 63	19	٪ 100
المجموع	2	٪ 7.7	5	٪ 19.2	19	٪ 73.07	26	٪ 100

كا^2 = 4.07 درجة الحرية =2 كا^2 المجدولة = 5.99، بما أن كا^2 المجدولة أكبر من كا^2 المحسوبة غير دالة إحصائيا، لا توجد علاقة بين الخبرة المهنية للأستاذ واعتقاده أن عدد المقاييس غير مناسبة.

تشير إجابات بعض الأساتذة أن هناك بعض المقاييس متكررة بأسماء مختلفة، خاصة منها مقاييس المنهجية والبحث العلمي، وهذا الاستنساخ يزاحم وجود مقاييس جديدة وحديثة وتقدم مهارات إبداعية للطالب، خاصة مقياس الإحصاء، الذي لا يدرس ضمن المساقات رغم أهميته في الدراسات الميدانية، وكذلك في المجال الاقتصادي. كما تحلينا الدلالة الإحصائية لانقطاع العلاقة بين الخبرة، وبين الاعتقاد بمدى ملائمة المقاييس، وهذا يتقاطع مع فكرة تفاعل الجامعة مع السياق الخارجي، وتطوير وتحديث المناهج تبعا لمتطلبات السياق، وتزويد الطالب بالمساقات اللازمة لتطوير مهاراته، وتخريج دفعات بتعليم ذو، جودة قادرة على التفاعل مع السياق.

إن مسألة مدى ملائمة المقاييس يجب ان لا تخضع لتوجهات الإدارة ولا هيئة التدريس، بل يستلزم ان تكون كما أشرنا سابقا نتاج عمل مشترك وموحد ونقدي، إذ أن الكادر التدريسي يحمل أفكار متنوعة، واهتمامات بحثية متعددة قد تؤثر في عملية الاختيار، حيث كانت أحد الإجابات تعتبر الاقتصاد السياسي مقياسا غير مهم بالنسبة للطلبة، دون ذكر تبريرات وحجج تعزز الرأي، رغم ما لهذا المساق من أهمية بالغة في فهم التحولات السياسية وخلفياتها الاقتصادية، ودون اعتبار لفكرة أن الاقتصاد هو الوجه الآخر للسياسة. بعض عرض الدلالات الإحصائية لتأثير المناهج ومضامين المساقات على جودة التدريس، وتفاعل هذا مع متغير الخبرة المهنية للأستاذ، نستنتج أن مضمون المناهج من حيث المواضيع، والمدد الزمنية للتدريس، والتجديد الدائم، والتعديل في مواضيعها، وتغطيتها للواقع والسياق الخارجي، واتصالها به، عناصر مهمة في جودة التدريس وجودة مضامين المناهج، وأن الوصول لمعايير الجودة يستلزم وضوح الأهداف، والعمل الجماعي والمرحلي، ولا يجب أن يكتفي فقط بالمبادرات الفردية للأساتذة ولا الاتكاء على تراكم الخبرة المهنية.

ثانياً- مساهمة هيئة التدريس في جودة تدريس مساقات العلوم السياسية:

- جدول رقم (06): يمثل انتقاء المقاييس وعلاقته بإجراء تعديلات على مضمون المناهج:

إجراء التعديلات / انتقاء المقاييس	نعم		لا		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	1	٪ 57.69	15	٪ 61.53	16	٪ 100
لا	0	٪ 38.46	10	٪ 38.46	10	٪ 100
المجموع	1	٪ 100	25	٪ 100	26	٪ 100

كا^2 = 2.9 درجة الحرية = 1 كا^2 المجدولة = 3.84 بما أن كا^2 المجدولة أكبر من كا^2 المحسوبة غير دالة إحصائيا، لا توجد علاقة بين انتقاء المقاييس وإجراء تعديلات على مضمون المناهج.

تشير العلاقة الإحصائية إلا انتفاء وجود علاقة بين انتقاء المقاييس، والتعديلات على مضامين المناهج، أي أن اختيار الأستاذ للمساقات التي يدرسها، او تكليف الإدارة له بذلك لا يؤثر على مضامين المناهج. لكن لا يجب إغفال أهمية الاهتمامات البحثية للأساتذة ودورها في تحفيزهم على البحث والتجديد في مضامين المساقات، وهو ما سينعكس إيجابا على ودة التدريس، وعليه فعملية انتقاء المقاييس، يجب ان تكون ضمن سياق عام يحدد أهداف المؤسسة العلمية، ويحدد معايير ومقاييس الجودة والأداء الأكاديمي، ويوزع المساقات بناء عليها، وبالتحاور مع أعضاء هيئة التدريس، والاطلاع على توجهاتهم واهتماماتهم البحثية، دون التورط في الروتين الأكاديمي.

- جدول رقم (07): يمثل تدريس الأساتذة لمقياس أكثر من ثلاث سنوات وعلاقته بإجراء تعديلات على مضمون المناهج:

إجراء التعديلات / انتقاء المقاييس	نعم		لا		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	1	٪ 57.69	15	٪ 61.53	16	٪ 100
لا	0	٪ 38.46	10	٪ 38.46	10	٪ 100
المجموع	1	٪ 100	25	٪ 100	26	٪ 100

كا^2 = 0.04 درجة الحرية = 1 كا^2 المجدولة = 3.84 بما أن كا^2 المجدولة أكبر من كا^2 المحسوبة غير دالة إحصائيا لا توجد علاقة بين تدريس مقياس أكثر من ثلاث سنوات وإجراء تعديلات على مضمون المناهج.

تنفي العلاقة الإحصائية أي ارتباط بين التدريس لأكثر من ثلاثة سنوات لمقياس معين، وبين الحاجة لإجراء تعديلات أو إضافات على مضامين المساقات، وهذا يحيلنا إلى فكرة مفادها أن الثبات في تدريس المقاييس لمدد طويلة، قد ينعكس سلبا على الأداء التدريسي، وأيضا على مضامين المناهج، سواء من حيث التجديد أو التحديث، أو أيضا طرائق التدريس، التي تختلف بين أعضاء هيئة التدريس. لا يمكن

الجزم بأن تدوير المقاييس يؤدي حتما إلى تجديد المضامين المعرفية للمقاييس، لكنه على الأقل يبعدها أكثر عن الركود المعرفي والروتين الأكاديمي، وهذا لا يعفي الاستاذ من ضرورة التجديد المستمر والدائم وبالتنسيق مع الإدارة وبالتعاون مع الطلبة أيضا، من أجل الوصول لمادة علمية ومعرفية متجددة وقادرة على تغطية التحديات المطروحة، ومتفاعلة مع الواقع المعيش وليست منفصلة عنه. كما أن مداورة المساقات يمكن من تقييم القدرات المعرفية للباحثين وتطويرها الدائم، ويسلط الضوء على إمكانية الابداع في مقاييس بعينها، حين تتوفر الفرصة للبحث فيها وتدريسها.

- جدول رقم (08) يمثل اعتماد الأستاذ على التكنولوجيا وعلاقته بالخبرة المهنية:

الخبرة التكنولوجية	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	1	٪ 7.69	2	٪ 42.3	11	٪ 26.92	7	٪ 100
لا	2	٪ 00	0	٪ 38.46	10	٪ 73.07	19	٪ 100
المجموع	3	٪ 7.69	2	٪ 80.76	21	٪ 100	26	٪ 100

كا^2 = 3.04 درجة الحرية =2، كا^2 المجدولة = 5.99، بما أن كا^2 المجدولة أكبر من كا^2 المحسوبة فإن كا^2 المحسوبة غير دالة إحصائيا، لا توجد علاقة بين الخبرة المهنية للأستاذ واعتماده على التكنولوجيا في إلقاء المحاضرات

يتطور الفضاء الأكاديمي بشكل متسارع بتوظيف الطفرة التكنلوجية في العملية التدريسية، والتي تيسر الوصول للمعلومة، وكذلك تمكن من أساليب جديدة لتوظيفها وإيصالها لمدارك الطلبة والمتمدرسين، هذا التطور المتسارع يفرض على الجامعات وكوادرها التدريسية الرصد الدائم والتمكن من السيطرة على التكنولوجيا، عبر التكوين المستمر. وهذا ما أثبتته الدلالة الإحصائية، إذ لا علاقة بين الخبرة المهنية وبين توظيف التكنولوجيا، طبعا لا يمكن الحسم بانتفاء العلاقة مطلقا، لكن لا

يمك التأسيس على أنها ثابتة دائما، خاصة في ظل التطور التكنولوجي، وارتهان الحياة الأكاديمية للروتين والجمود بسبب تكرار ذات المناهج والمضامين، وتراجع تفاعل الطلبة واهتمامهم، وربما فعل انفصال المساقات المتدارسة عن الواقع وانشغالاته.

الواقع أن التعليم الجامعي وواقعه هو نتاج لمخرجات العملية التعليمية للمراحل السابقة، وعليه فإن توظيف التكنولوجيا في طرائق التدريس، وحتى في تفاعل الطلبة يتأثر بالنمط السابق، وهذا ما يفرض تحديات جديدة على الكادر البيداغوجي، وهذا التحدي يستلزم حلولا إبداعية تميز نوع التكنولوجيا والوسائط اللازمة، وإلى مدى تنعكس إيجابا على التحصيل المعرفي، وهذا بالتقييم المستمر، والبحث الميداني. لكن يبقى الثابت ضرورة التحول نحو أساليب تفاعلية أكثر في العملية التدريسية، والتكوين عليها بشكل مستمر.

- الجدول رقم (09) يمثل الصيغة التي يقدم من خلالها الأستاذ المحاضرات وعلاقتها بالخبرة:

الخبرة التكنولوجية	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
الإملاء	0	٪ 00	0	٪ 57.69	15	٪ 57.69	15	٪ 100
مطبوعات	0	٪ 00	0	03.84	1	٪ 3.84	1	٪ 100
الشرح	6	٪ 23.07	1	٪ 00	0	٪ 26.92	7	٪ 100
على الموقع	0	٪ 00	1	7.69	2	٪ 11.53	3	٪ 100
المجموع	6	٪ 23.07	2	٪ 69.23	18	٪ 100	26	٪ 100

كا^2 المحسوبة = 33.79 درجة الحرية =8، كا^2 المجدولة = 16.92، بما أن كا^2 المجدولة أصغر من كا^2 المحسوبة فإن كا^2 المحسوبة دالة إحصائيا، ووفق معامل فاي كرامر، توجد علاقة بين الخبرة المهنية للأستاذ والصيغة التي يعتمد عليها في تقديم المحاضرات.

تثبت العلاقة الإحصائية ارتباط الخبرة المهنية وتأثيرها على طريقة تقديم المحاضرات، وهذا راجع لعدة السباب، منها التراكم المعرفي للأستاذ، الذي ييسر له إيصال المعلومة بطرائق عدة، من خلال خبرته التواصلية التي جمعها في سنوات التدريس، لكن في الوجه المقابل قد تؤثر الخبرة سلبا على طرائق التدريس، إذ استسلم الأستاذ للروتين والروتين الناجم عن التعود وعدم التجديد، سواء في نوعية المقاييس، أو في مضامينها، ولهذا انعكاس سلبي على مخرجات العملية التعليمية وجودة البحث العلمي.

الخاتمـــة:

فرض التطور العلمي، وما صاحبه من ثورة معرفية، معايير أكاديمية صارمة تتحرى الجودة في المنتج المعرفي وفي المسار التعليمي، في ظل منافسة ذات بعد عالمي، في المناهج والهياكل والمخرجات. عن هذا الواقع التنافسي يفرض على المؤسسات العلمية على اختلاف حقولها المعرفية التكيف والتنافس عبر تسطير برنامج للتحول نحو تحقيق الجودة في المسار الأكاديمي، وبأهداف محددة، وواضحة وقابلة للقياس وللتقييم المستمر، وبقياس الأداء بشكل دوري وفق معايير الجودة العالمية ذات البعد التنافسي، التي تعطي معنى للشهادة الاكاديمية، وهو ما يؤكد صحة فرضيات الدراسة، حول التجديد المستمر للمناهج، والتكوين المستمر لهيئة التدريس، وتدوير المساقات بين أعضاءها. بناءً على ما سبق يمكن عرض التوصيات التالية:

- تتأسس الجودة على جملة مبادئ تجمع بين العمل الإداري والثقافة التنظيمية، والعمل نحو التحسن المستمر لكسب رضا العميل، في ظل روح الفريق الذي يعمل نحو رؤية واضحة.
- ضبط الجودة في التعليم العالي يستلزم استدامة التأكد من أن معايير المؤسسة الأكاديمية تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها عالميا، مع مراعاة السياق المحلي.
- تتنوع معايير الجودة في التعليم العالي، لكن أغلبها يشترك في جودة أعضاء هيئة التدريس، وجودة لطالب المقبول في المؤسسة، وجودة المرافق وجودة الإدارة.

- تخصص العلوم السياسية تخصص متطلب يحتاج إلى بيئة أكاديمية حرة ومنفتحة، نظرا للقضايا التي يطرحها، والمواضيع التي عالجها.
- هيئة التدريس متغير شديد الحساسية في تحقيق جودة المساقات الجامعية، إذ أنها تحمل العبء الأكبر في تجسيد الأهداف والتفاعل مع الطلبة.
- تعتبر الخبرة المهنية في مجال التعليم العالي متغير مهم في العلمية التعليمية، لكن لا يمكن البناء عليها باعتبارها تعني دائما جودة المخرجات.
- معايير الجودة الأكاديمية، تستلزم معايير صارمة ومحددة في اختيار هيئة التدريس وأعضاءها الجدد، والعمل نحو التقييم المستمر لأدائهم.
- إن خلق بيئة أكاديمية تنافسية في أقسام العلوم السياسية، والسعي لتحقيق منتج أكاديمي بجودة عالية يستلزم برامج للتكوين المستمر لهيئة التدريس، في القدرات التواصلية، والتمكن من التكنولوجيا الحديثة وطرائق التدريس الجديدة.
- إن الركون إلى تدريس مساقات محددة دون مداورتها بين هيئة التدريس، يحيل إلى الركود المعرفي والملل، وهو ما ينعكس سلباً على جودة تدريس مقاييس العلوم السياسية، وعليه فالجودة تستلزم التحديث المستمر للبرامج ومضامينها، وكذلك تدوير المقاييس بين هيئة التدريس على حسب التخصصات المتقاربة.
- يجب تجديد أهداف الجودة سنوياً، ومراقبة مدى تحققها، ومعاييرها ومقارنتها بالمعايير الوطنية والعالمية.
- الخبرة دون تقييم ونقد ووجود أهداف قابلة للقياس، وإضافة للمساقات وتطوير للتخصص، لا تعدو كونها تراكم سنوات عمل لا أكثر.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

- كريم المفتي، قضايا النوعية في برامج العلوم السياسية في الجامعات العربية: دراسة توليفية، في قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية، الكتاب السنوي الثامن، لبنان، 2014.
- مشنان بركة، دور الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة الحاج لخضر باتنة، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016.سهيل رزق دياب، مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، 2007.

ثانياً- المجلات العلمية:

- وليد عبد الحي، العلوم السياسية في الجامعات العربية، مجلة عمران، المجلد 01، العدد 02، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2012.
- محمود عبد المجيد عساف وهيا محمد الدردساوي، مؤشرات جودة تدريس مساق مناهج البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الخريجين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 27، العدد 05، فلسطين، 2019.
- مليكة عرعور، الجودة في التعليم العالي الجزائري: دراسة تحليلية مبنية على معالجة وثيقية، مجلة علووم الإنسان والمجتمع، المجلد 02، العدد 02، جامعة بسكرة، جوان 2013.
- قزادي حياة، ضوابط ومعايير الجودة في التعليم الالكتروني، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، جامعة بني سويف، العدد 13، مصر، ديسمبر 2019.
- تغريد حنون، جودة النوعية في تدريس العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009.

ثالثاً- المواقع الالكترونية:

- جامعة النجاح الوطنية، ضبط الجودة في التعليم العالي ودور لجان الجودة في الأقسام والكليات، متوفر على الرابط التالي :
  https://www.najah.edu/media/cms_page_media/588/quality_higher_education_institutions.pdf
- الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم، وثيقة المعايير الأكاديمية القياسية القومية للعلوم السياسية للجامعات والمؤسسات التعليمية العاملة في مصر، متوفر على الرابط التالي: *https://cutt.us/Ik6kk*